الأمم المتحدة

A/72/297

الجمعية العامة

Distr.: General
7 August 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ٢٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقرير الأمين العام

موجز

يقّيم هذا التقرير، الذي أُعِدّ استجابةً لقرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٤، التدابير الملموسة التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحسين الدعم الذي تقدّمه في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير (٢٠١٦/٢٠١٧). وإضافة إلى ذلك، يسلّط التقرير الضوء على عدد من الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لزيادة إضفاء طابع مؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أنشطتها التنفيذية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويُختتم التقرير بتوصيات بشأن سبل المضي قُدُماً.

* A/72/150.

070917 010917 17-13446 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً – معلومات أساسية

١ – توخى العالم تحقيق مستقبل خالٍ من الفقر عن طريق بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ويبيّن استعراضٌ للتقدّم المحرز في عام ٢٠١٧ أن التقدّم في مجالات كثيرة متفاوت وأبطأ مما هو مطلوب لبلوغ الأهداف. وتدعو خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى إقامة شراكات، تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بوصفها سبلاً مهمة للتنفيذ. ويتيح التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه، فرصاً وإمكانات هائلة لدعم التعجيل بإحراز تقدّم نحو بلوغ الأهداف.

٢ – وفي السنوات الأخيرة، اتّسع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب متجاوزاً بصورة كبيرة التعاون التقني وتبادل المعارف ليشمل التجارة والاستثمار والبنى التحتية وإمكانية الربط، وكذلك التنسيق بين السياسات واستراتيجيات التنمية بين البلدان النامية. وأصبح أيضا التعاون فيما بين بلدان الجنوب أكثر بروزاً في خطاب التنمية ومبادراتها على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٣ – وتيسّر المبادرات الجديدة للتعاون في مجال البنية التحتية بين بلدان الجنوب بصفة متزايدة التكامل على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي، حيث إنها توفر نُهُجاً ابتكارية لاتخاذ إجراءات جماعية. ففي أجزاء من أفريقيا، تشمل غرب أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تنفَّذ مشاريع بنية تحتية بمشاركة مجموعات من الدول.

٤ – وزادت الهند على نحو كبير دعمها لتنمية القدرات في أفريقيا؛ فهي تنفّذ مبادرات جديدة، من قبيل صُنع في الهند والهند الرقمية والمدن الذكية، تتيح فرصاً لتوسيع نطاق تعاونها مع البلدان الشريكة. وأعلنت الهند أيضاً عن خط ائتمان مقداره ١٠ بلايين دولار بشروط ميسّرة لأفريقيا خلال السنوات الخمس المقبلة، وكذلك منحة مساعدة مقدارها ٦٠٠ مليون دولار ستشمل صندوق التنمية الهندي – الأفريقي بمبلغ ١٠٠ مليون دولار وصندوق الصحة الهندي – الأفريقي بمبلغ ١٠ ملايين دولار ومنحاً دراسية بمبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار للطلبة الأفارقة على مدى الفترة نفسها[(١)].

٥ – وستوفر مبادرة الحزام والطريق، التي تدعمها الصين والتي أبدى أكثر من ١٠٠ بلد اهتمامه بالشراكة فيها، فرصاً ودفعةً جديدة للتعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتركز المبادرة على تعزيز التنسيق بين السياسات والربط بين البنى التحتية والمرافق وعدم إعاقة التجارة والتكامل المالي وعلى تحقيق مزيد من التقارب بين الشعوب.

٦ – ويجب دعم تزايد زخم التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تعزيز إضفاء طابع مؤسسي على الجهود التعاونية. وفي السنوات القليلة الماضية، برزت أهمية خاصة لثلاثة جوانب من مسألة إضفاء طابع مؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. أولاً، أدى وضع قواعد رسمية ومعايير غير رسمية وإنشاء منظمات مكرسة إلى أن يصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب بصفة متزايدة جزءاً من المنحى العام لوضع السياسات على الصعيد الوطني. فعدد متزايد من البلدان إما أنشأ وكالات مكرسة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، منها وكالات ناشئة مثل وكالة الجنوب الأفريقي للشراكات الإنمائية والوزارة

(١) فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية: التقدم والآفاق (Inter-Agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Development: Progress and Prospects*) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.17.I.5).

الإندونيسية لتخطيط التنمية الوطنية، أو عزز القدرات المتعلقة بهذا التعاون داخل المؤسسات المعنية بالتعاون الدولي. وتشمل أوجه التقدّم المؤسسي تخصيص موارد مالية مكرسة لهذا الغرض؛ ووضع سياسات وأطر تنظيمية؛ ووجود موظفين متخصصين؛ والابتكارات على صعيد الإدارة والمنهجية. وساعدت أوجه التقدّم هذه أيضاً الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة على تعزيز عملها مع الحكومات المضيفة بشأن مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٧ - وثانياً، يزداد بصورة مستمرة عدد الجهات الفاعلة، بما فيها الكيانات دون الوطنية من قبيل الحكومات على مستوى البلديات والمقاطعات والجهات الفاعلة غير الحكومية من قبيل المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص والهيئات التطوعية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، المنخرطة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه جزءاً من أنشطتها الأساسية. وأصبح التعاون اللامركزي فيما بين بلدان الجنوب يتّخذ طابعاً رسمياً أكثر فأكثر.

٨ - وثالثاً، هناك موجة جديدة من المؤسسات المتعددة الأطراف المكرسة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما تمويل هذه الأنشطة. ويتبدّى هذا في إنشاء مؤسسات مالية متعددة الأطراف جديدة، من قبيل المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ومصرف التنمية الجديد، اللذين أُنشئا حديثاً. وكلا المؤسستين منبر مهم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيث تولي كل منهما الأولوية في خططها للاستدامة والنمو الشامل. ومن المتوقع أن يقدّم المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية قروضاً تتراوح من ١٠ بلايين إلى ١٥ بليون دولار سنوياً على مدى السنوات الخمسة عشرة القادمة. وستركز هذه الاستثمارات على تطوير قطاع البنى التحتية وقطاعات أخرى إنتاجية في آسيا. وتشير التقديرات إلى أن مصرف التنمية الجديد قادر على إقراض ٣,٤ بلايين دولار في المتوسط بحلول عام ٢٠٢٠ وحوالي ٩ بلايين دولار بحلول عام ٢٠٣٤. وستركز مشاريع المصرف المرتقبة الخمسة الأولى على الطاقة المتجددة[٢].

٩ - وهذا الاتجاه نحو إضفاء طابع مؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب مدفوع بعدة عوامل. أولاً، تعمَّق التعلم المؤسسي في مؤسسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب القائمة مع اكتساب كثير من الشركاء خبرات ملموسة وتوسيعهم أنشطتهم المتعلقة بالتعاون. ويشمل هذا التعلم معارف وممارسات مؤسسية جديدة تتراوح من التخطيط والتنفيذ إلى الرصد والتقييم، وكذلك تقييم أثر مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعلى نحو متزايد، تحدث هذه التدفقات المعرفية بين بلدان الجنوب نتيجة استخدام آليات موجهة وحسنة التصميم لتعزيز التعلم المشترك بين المؤسسات. وبدأت في الظهور شبكات إقليمية وعالمية للتعلم في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولا تقتصر هذه الشبكات على منابر يُنشئها الشركاء في الجنوب، وإنما أيضاً منابر تُنشئها الجهات التقليدية المقدمة للخدمات الإنمائية في إطار شراكات قائمة على التعاون الثلاثي.

١٠ - وثانياً، تعكف جهات فاعلة كثيرة على تحديد مزاياها النسبية ومجالاتها الخاصة في أطر التعاون فيما بين بلدان الجنوب تحديداً رسمياً. فعلى سبيل المثال، تشارك البرازيل وإندونيسيا وتركيا في مجالات التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تجلب إليها خبراتها وقدراتها الخاصة، من قبيل التثقيف في مجال

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ''توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية المستدامة''، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

مباشرة الأعمال الحرة أو الزراعة المدارية أو اتقاء الكوارث ومواجهتها، في حين تركّز كوبا ونيجيريا تركيزاً كبيراً على مبادرات التعاون التقني. ومن خلال هذا التخصص، تتمكن هذه البلدان من الاستفادة من تجاربها الفريدة، مما يضيف قيمة أكبر للمبادرات الإنمائية.

١١ - وثالثاً، هناك زيادة على صعيد العالم في أوساط المهنيين المتخصصين في التنمية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وخاصة المتخصصين من بلدان الجنوب. وقد أعدّت جامعاتٌ ومراكزُ فكر برامجَ وبحوثاً ودورات ومنشورات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبدأت نقابات عمالية ومنظمات غير حكومية ورابطات تطوعية أيضاً الانخراط في التعاون فيما بين بلدان الجنوب سواء من خلال القنوات الثنائية أو المتعددة الأطراف.

ثانياً - حالة الدعم الذي تقدّمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١٢ - في عام ٢٠١٦، عززت منظومة الأمم المتحدة دعمها المؤسسي الذي تقدمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. واتخذت وكالات الأمم المتحدة سلسلة من التدابير الرامية إلى زيادة تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن أطرها للسياسات واستراتيجياتها المؤسسية الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب يظهر بصورة كبيرة الآن في ما راكمته الأمم المتحدة من ممارسات جيدة ودروس مستفادة وأدوات سياساتية وبرنامجية. وخصص أيضاً بعض الوكالات أموالاً و/أو عيّن أخصائيين لتعزيز مبادراته للتعاون بين بلدان الجنوب، ليس فقط في على صعيد المقر، ولكن، بصفة متزايدة، على الصعيدين القطري والإقليمي.

ألف - إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أطر السياسات والاستراتيجيات

١٣ - تعترف عدة وثائق استراتيجية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه من الطرائق المهمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فالإطار الاستراتيجي المنقح والخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وبرنامج العمل والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تبني على استراتيجيتها المؤسسية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام ٢٠١٣، وتُظهر التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه وسيلة رئيسية لتحقيق النتائج. ولا تزال خطط عمل المنظمة لفترة السنتين وخطط عملها الإقليمية تعمّم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع أعمال المنظمة.

١٤ - والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كلاهما أولويات في الإطار الاستراتيجي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، مما يُظهر وجود فهم مشترك بين الصندوق والدول الأعضاء لأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتحسين سبل العيش في الريف. وتركز الوثيقة المعنونة ”نهج الصندوق إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي“ الصادرة في عام ٢٠١٦ على ركنين يعزّز كل منها الآخر، هما: التعاون التقني وتشجيع الاستثمار.

١٥ - وأعدّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول استراتيجية مؤسسية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عام ٢٠١٦، شدّد فيها على الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه القدرات الوطنية بانخراطها في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعلى أهمية الوصول الشامل إلى المعرفة بوصفها

عـاملاً مضـاعفاً للتنميـة يعجّـل في تحقيـق خطـة عـام ٢٠٣٠. وقـد وُضـعت الاسـتراتيجية بالتشـاور مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ووكالات الأمم المتحدة الإنمائية وعدد كبير من الدول الأعضاء، وقُدِّمت إلى مجموعة الـ ٧٧ ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي. ويعرض التقرير ثلاث مجموعات من الخدمات لتمكين البرنامج الإنمائي من توسيع نطاق الدعم الذي يقدّمه، هي: (أ) تبادل حلول التنمية على الصعيد العالمي من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (حلول SSMart الذكية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة)؛ (ب) تقديم دعم مسترشد بالبحوث للحوارات العالمية، وكذلك التنسيق والتعاون على صعيد النُظم؛ (ج) تهيئة بيئة تمكينية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعيدين القطري والإقليمي. ويشترك في تنفيذ الاستراتيجية البرنامج الإنمائي ومكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٦ - وتركز أطر استراتيجية كثيرة أُطلقت منذ تموز/يوليه ٢٠١٦ على دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تعزيز تبادل المعارف، ودعم بلوغ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري. ففي عام ٢٠١٧ على سبيل المثال، أقرّ صندوق الأمم المتحدة للسكان استراتيجية مؤسسية جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تتضمن رؤية وأساساً تنفيذياً للتوسع في استخدام هذين الشكلين من التعاون للمساعدة على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ على الصعيد الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، أُدرج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الخطة الاستراتيجية الجديدة للصندوق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ويردان في خطط العمل الجديدة للتدخلات العالمية والإقليمية. وفي مثال آخر، تتوخى الاستراتيجية التنفيذية الجديدة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال الصناعة تفعيل هذين الشكلين من التعاون بطريقة تيسّر بلوغ الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة.

١٧ - وسلّط بعض الوكالات الضوء على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد القطري. فقد التزمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في خطتها الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بتعزيز التعاون وتبادل الدروس المستفادة وتشجيع الابتكار والشراكات من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأُعدّت في عام ٢٠١٧ مذكرة إرشادية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب موجهة للمكاتب القطرية لليونيسيف، تقدّم إطاراً وتوجيهاً استراتيجياً بشأن انخراط اليونيسيف في أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وإضافة إلى ذلك، ذكر ٧٤ في المائة من جميع وثائق البرامج القطرية الجديدة التي وافق عليها المجلس التنفيذي لليونيسيف في عام ٢٠١٦ التعاونَ فيما بين بلدان الجنوب بوصفه استراتيجية أو نهجاً للتنفيذ. وبالمثل، التزم البرنامج الإنمائي في خطته الاستراتيجية (٢٠١٤-٢٠١٧) بأن يصبح الذراع التنفيذية العالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولهذه الغاية، يرد في استراتيجيته أن جميع عروض الخدمات تتيح فرصاً لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتقديم الدعم القطري للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. واستخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو أحد معايير الجودة في المتطلبات المؤسسية لإدارة البرامج والمشاريع.

١٨ - ووُضع عدد من الأطر الاستراتيجية بالاستناد إلى الدروس المستفادة من تجارب سابقة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فاستراتيجية اليونيدو التنفيذية الأولى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال الصناعة، التي أُطلقت في شباط/فبراير ٢٠١٦، تأخذ في الحسبان أن التجارب السابقة لليونيدو في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كان لها آثار متفاوتة. وبناءً على

ذلك، تتضمن الاستراتيجية تحليلاً يبيّن كيف يمكن لليونيدو الاستفادة من الموارد المتاحة على أفضل وجه، ويبحث في إمكانية أن تقدّم المنظمة خدماتها إلى العملاء الداخليين والخارجيين على نحو أكثر فعالية وكفاءة في ما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال الصناعة.

١٩ - ويشدد بعض الأطر الاستراتيجية على دور المساعدة التقنية واستراتيجية الشراكة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فالخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي (٢٠١٧-٢٠٢١) تُدرج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفهما وسيلتين من وسائل التنفيذ التي يعتمدها البرنامج، اعترافاً بأهميتهما من أجل المساعدة التقنية واستراتيجيات الشراكة. ويسلّط برنامج وميزانية المنظمة العالمية للملكية الفكرية الضوء على الدور الأساسي الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تعزيز الشراكة بين البلدان النامية من أجل استخدام نظام الملكية الفكرية لدعم الابتكار والإبداع بما يتوافق مع المستوى الخاص لظروفها الإنمائية والاقتصادية.

٢٠ - وفي بعض المنظمات التابعة للأمم المتحدة، يسلّط كل من البرامج والميزانيات الضوء على دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فقد اعترفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في استراتيجيتها المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ وبرنامجها وميزانيتها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه من طرائق التنفيذ الأساسية لبرامج اليونسكو. ويمثّل التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصراً مهماً أيضاً في استراتيجية اليونسكو التنفيذية لبرنامجها ''الأولوية لأفريقيا'' (٢٠١٤-٢٠٢١)، واستراتيجية المنظمة الشاملة للشراكة، ولإطار العمل المتعلق بالتعليم لعام ٢٠٣٠، الذي يهدف إلى دعم البلدان في بلوغ الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم، والغايات المتصلة به. وفي منظمة الصحة العالمية، أُدرج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ التي اعتُمدت مؤخراً في جمعية الصحة العالمية السبعين.

٢١ - وأنشأت عدة وكالات أو عززت وحدات مكرسة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أو عيّنت موظفين متخصصين. فعلى سبيل المثال، يدير مجلس رصد البرامج المؤسسية للمنظمة استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ويستعرض التقدم الحاصل فيها. وبالإضافة إلى ذلك، تقدّم شعبة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعبئة الموارد في المنظمة في مقر المنظمة وموظفي التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد الإقليمي الدعمَ لمباشرة وتنفيذ مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق المنظمة. ويجري تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بنشاط على الصعيد القطري من خلال الأطر البرامجية القطرية. ففي برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب مسؤولية رئيسية في اختصاصات عدد من الموظفين في أمانة البرنامج.

٢٢ - وأنشأت المنظمة العالمية للملكية الفكرية جهة اتصال خاصة، بموارد بشرية خاصة بها، مهمتها كفالة اتساق التخطيط والإبلاغ المنتظم في ما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق المنظمة، وتوفير حلقة وصل مؤسسية مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين. وجاء ذلك نتيجة مناقشة على مستوى هيكل الحوكمة في المنظمة، الذي يشمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، شاركت فيها الدول الأعضاء وكانت مفتوحة للمراقبين.

٢٣ - وبدأ بعض الوكالات في تحديد النسب المقرر تخصيصها من برامجها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، في إطار فترة تجديد الموارد العاشرة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية

(٢٠١٦-٢٠١٨)، وافق الصندوق على أن يكفل أن يشتمل ٥٠ في المائة من جميع الاستراتيجيات الجديدة المعدّة خلال الفترة على نهج متسق إزاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

باء - الخطوات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتعزيز الدعم المقدم في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

الحوار حول السياسات ووضعُ السياسات

٢٤ - واصلت منظومة الأمم المتحدة الانخراط في التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق وضع سياسات من خلال فرادى الوكالات وعبر شراكات داخل المنظومة ومع جهات فاعلة خارجية. ومن العناصر الرئيسية في هذا الاتجاه الحوارات حول السياسات التي تركز تحديداً على التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو تدمجه في الأحداث والمنشورات. وتسهم هذه المبادرات في إضفاء طابع مؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال تعميق ما هو قائم من مناقشات حول السياسات، واستكشاف الاتجاهات الجديدة والمفاهيم والشراكات الممكنة، وتوجيه عملية وضع سياسات متسقة.

٢٥ - وعزز بعض الحوارات التي نُظِّمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير التكامل الإقليمي. ففي عام ٢٠١٦، نظّمت منظمة الأغذية والزراعة مؤتمرات إقليمية لأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والشرق الأدنى. وأدرجت جميع تلك المناسبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على جداول أعمالها واشتملت على أحداث جانبية ذات تركيز إقليمي خاص بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأولى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية اهتماماً لتعزيز الحوار حول السياسات من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولا سيما في منطقة السوق المشتركة لبلدان الجنوب عبر منبر مكرس هو الاجتماع الخاص المتعلق بالزراعة الأسرية، ويمكّن المنبر المنتجين ومنظماتهم من التحاور مع الحكومات والجهات الأخرى بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بالزراعة الأسرية.

٢٦ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، نظّم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) اجتماعاً للخبراء بشأن تعزيز التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي بين البلدان النامية، ركّز على التحول الصناعي والتغير الهيكلي وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي. وحدد الاجتماع الشروط التي بتحققها تصبح التجارة محركاً للنمو في عملية التكامل الإقليمي.

٢٧ - وشجع بعض الحوارات أنشطة التبادل بين فئات مختلفة من أصحاب المصلحة، شملت تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص وكيانات المجتمع المدني. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٦، على سبيل المثال، عقد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حواراً رفيع المستوى في الأمم المتحدة لمناقشة نموذج تطوير جديد في مجال إنتاج العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة وغيرها من الأدوية الأساسية من خلال الشركات الصيدلانية المحلية. وجمع هذا الحدث ممثلين من بلدان غرب ووسط أفريقيا، وشركات هندية وأفريقية صيدلانية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص من الولايات المتحدة الأمريكية. وفي إطار متابعة الحدث، أوفد ممثلون عن مؤسسات خيرية وجهات من القطاع الخاص في الولايات المتحدة بعثة تجارية إلى كوت ديفوار وكينيا من أجل تحديد مشاريع تجارية جديدة.

٢٨ - وعززت حوارات أخرى إقامةَ شراكات مع مؤسسات بحوث خارجية. وفي عام ٢٠١٦، على هامش الدورة التاسعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب، ضمّ البرنامج الإنمائي جهوده إلى جهود مركز علم الاقتصاد الهيكلي الجديد في جامعة بيجين لتنظيم حدث خاص بشأن التحول الاقتصادي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويسّر هذا الحدث إنشاء اتحاد البحوث العالمي بشأن التحول الهيكلي الاقتصادي، الذي يرأسه مركز علم الاقتصاد الهيكلي الجديد، ويشترك في رئاسته المركز الأفريقي للتحول الاقتصادي والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، بالشراكة مع البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من أجل تعزيز البحوث بشأن التحول الهيكلي الاقتصادي.

٢٩ - وخصصت بعض الوكالات جهوداً للوصول إلى فئة محددة من أصحاب المصلحة، مثل الشباب، من خلال مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب. فخلال المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام ٢٠١٦، على سبيل المثال، استضاف صندوق الأمم المتحدة للسكان منتدى للحلول بشأن شحذ إمكانات الشباب في بلدان الجنوب. وأتاحت الجلسة إجراء مناقشة بحثت في السياسات والبرامج والمبادرات الملموسة التي تسهم في تسخير العائد الديمغرافي، وفي الكيفية التي يمكن بها لمسارات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن تساعد على تعظيم الحلول فيما بين البلدان.

٣٠ - وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مسائل الملكية الفكرية، طلبت الدول الأعضاء إلى أمانة المنظمة العالمية للملكية الفكرية أن تنفّذ عملية مسح سنوية لأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تيسّرها المنظمة. وأتاحت عملية المسح إجراء مناقشة بين أصحاب مصلحة متعددين، استندت إلى بيانات وإحصاءات ملموسة، للسبل والمجالات التي يُستخدم فيها التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويُنفَّذ بغرض استخدام نظام الملكية الفكرية من أجل التنمية.

٣١ - وخلال حدث جانبي عُقد في منتدى الشراكات لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة لعام ٢٠١٦، أعلن البرنامج واتحاد بيجين للخدمة التطوعية إقامة شراكة بينهما في مشروع بعنوان ”تعزيز مشاركة الصين في تطوير الخدمة التطوعية الدولية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومبادرة الحزام والطريق“. ويهدف المشروع الذي مدته ثلاث سنوات إلى تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة في البلدان المتوسطة الدخل في العمل التطوعي.

البحث والتحليل

٣٢ - أظهرت بحوث قائمة على الأدلة إسهام التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ففي عامَي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، أصدرت منظمة الأغذية والزراعة عدة دراسات جديدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، شملت دراسات عن خبرة البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة البريكس) في وضع برامج الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية (آذار/مارس ٢٠١٧)، وكتيباً بعنوان ”كيفية الانخراط في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي“ (آذار/مارس ٢٠١٦).

٣٣ - وتوسّع أيضاً نطاق البحوث التي تجريها الأمم المتحدة عن المؤسسات الناشئة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والنُّظُم الإنمائية المتغيرة. ففي عامَي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، أصدر الأونكتاد

عدة منشورات تتناول مواضيع تتراوح من دور مصارف التنمية في تعزيز النمو والتنمية المستدامة إلى تحرير التجارة في أفريقيا. والأونكتاد أيضاً في صدد إعداد تقرير عن الجوانب الاقتصادية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بناءً على طلب من رابطة أمم جنوب شرق آسيا للاحتفاء بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها.

٣٤ - ونشر بعض الوكالات تقارير ذات تركيز إقليمي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فقد اشترك البرنامج الإنمائي مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إعداد تقريرين إقليميين عن القيمة المضافة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في منطقة الدول العربية ومنطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة. وبذل البرنامج الإنمائي جهوداً عديدة لإجراء بحوث وتحليلات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بغية تقديم إسهامات كبيرة في الحوارات حول السياسات والتنمية في مجالات استراتيجية تتعلق بالتنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، أصدر البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع مراكز فكر من الجنوب، أربع ورقات بحث تحليلية تبحث في الإسهام الممكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وشملت منشورات لبرنامج الأغذية العالمي تقريراً عن ''الممارسات الجيدة فيما بين بلدان الجنوب من أجل التغلب على سوء التغذية''، أُعِدّ نتيجة اجتماع إقليمي عن التغذية نظّمه البرنامج في إكوادور، ودراسةً بعنوان ''تكلفة العبء المزدوج لسوء التغذية'' أجراها البرنامج واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل وضع إطار تحليلي قابل للتطبيق في جميع أنحاء المنطقة وخارجها.

٣٥ - وشملت الجهود الإقليمية الأخرى الجديرة بالذكر في مجال البحث والتحليل مجموعةً من التقارير عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب نشرتها اليونيسيف في عامَي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وأُعدّت خمسة من هذه المنشورات نتيجة الاجتماع الرفيع المستوى الثالث المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل حقوق الطفل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبالإضافة إلى التقرير الموجز عن الاجتماع والمعنون ''بليون عقل: تعزيز ذكاء الأطفال لتعزيز صحة الاقتصاد''، أصدرت اليونيسيف تقريراً مرحلياً بعنوان ''التعاون فيما بين بلدان الجنوب في آسيا من أجل حقوق الطفل: توثيق الاجتماعات الرفيعة المستوى وإسهامها في بناء مستقبل مشرق في آسيا'' وثلاثَ ورقات مواضيعية.

٣٦ - واستخدم بعض الوكالات دراسات حالات إفرادية لاستكشاف الدروس المستفادة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فقد أصدر برنامج الأغذية العالمي في عامَي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ منشورات من بينها منشور بعنوان ''التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل الأمن الغذائي والتغذية: لمحة عن ممارسات برنامج الأغذية العالمي لتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تعزيز التقدم نحو القضاء على الجوع (الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة)''. وتبحث سبع دراسات حالات إفرادية في كيفية تطبيق طرائق مختلفة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في أعمال البرنامج، بما فيها تبادل المعارف والتعاون التقني والدعوة في مجال السياسات وحشد الدعم العيني والنقدي والإجراءات الجماعية الإقليمية.

تنمية القدرات

٣٧ - استثمرت وكالات الأمم المتحدة بصورة كبيرة في النهوض بتنمية القدرات من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ووضع بعض الوكالات مبادئ توجيهية وأدوات للتعلم الإلكتروني. فعلى سبيل المثال، عززت منظمة الأغذية والزراعة مبادئها التوجيهية إلى جانب وضع أدوات لدعم تنمية القدرات

من قبيل الدورات التدريبية وأداة للتعلم الإلكتروني خاصة بموظفيها. وبغية التوصل إلى طرائق أحدث وأكثر مرونة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل تبادل الخبرات في الأجل القصير وإتاحة الوصول إلى دورات تدريبية في مجال التعليم التقني، وضعت المنظمة أيضاً أو عدّلت مبادئ توجيهية واتفاقات موحدة جديدة. وتعاون صندوق أهداف التنمية المستدامة مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لوضع أداة إلكترونية لقطاع الأعمال والحكومات تدعم بناء القدرات من أجل تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لبلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وقد رُوِّج للدورة على نطاق واسع بين قادة قطاع الأعمال والحكومات في بلدان الجنوب.

٣٨ - وأنشأت وكالات أخرى آليات تدريب جديدة، من قبيل الأكاديميات والمعاهد الافتراضية. ففي تموز/يوليه ٢٠١٦، نظّمت منظمة العمل الدولية أكاديمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وهي حدث للتعلم وإقامة الشبكات على الصعيد الأقاليمي جمع واضعي سياسات ودعاة وممارسين وباحثين من مختلف أنحاء العالم. وهيأت الأكاديمية مساحة للتعلم تدعم موظفي المنظمة وشركاءها للوصول إلى أدوات ومنهجيات لتنفيذ مشاريع جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأتاحت المبادرة لموظفي المنظمة وشركائها أيضاً متابعة تجاربهم التعلمية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عن طريق تبادل الخبرات وتعميق معارفهم من خلال ''نقطة الالتقاء الافتراضية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي''.

٣٩ - وأعدّ المعهد الافتراضي للأونكتاد، وهو منبر مكرس لبناء قدرات المؤسسات الأكاديمية في البلدان النامية، منهاجاً دراسياً بشأن التصنيع والنمو يشدد على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي كوسيلة للتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، يقدّم موظفو الأونكتاد بانتظام خبراتهم إلى طائفة من المبادرات والبرامج في البلدان النامية التي يركز معظمها على التجارة والتحول الصناعي. فعلى سبيل المثال، قدّم موظفو الأونكتاد في شباط/فبراير ٢٠١٦ حلقة عمل بشأن التحول الصناعي والسياسات الصناعية في دار السلام لباحثين ومسؤولين حكوميين تنزانيين.

٤٠ - واشتمل نوع آخر من تجارب بناء القدرات على مشاريع رائدة في مجال العمل التطوعي. فقد صمّم المكتب الإقليمي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والمركز الإقليمي للبرنامج الإنمائي لتلك المنطقة آلية رائدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتيسير تبادل الخبراء والشباب في المنطقة.

٤١ - وتمثّل هدف بعض الجهود المبذولة مؤخراً في دعم البلدان في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات وبناء القدرات على الصعيد الوطني. فقد قدّم البرنامج الإنمائي الدعم إلى شركائه من بلدان الجنوب في التصدّي للسياسات والقوانين والأنظمة التي تعوق انخراطها في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وكمثال على ذلك، قدّم البرنامج مشورة بشأن بناء القدرات إلى حكومة تايلند لتعزيز آلياتها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب ولتمكين البلد من الاضطلاع بدور قيادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها. وفي مصر، قدّم البرنامج الإنمائي الدعم إلى مركز القاهرة للتدريب على تسوية المنازعات وحفظ السلام في أفريقيا من أجل بناء القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام وبناء السلام وتسوية النزاعات وتعزيز الحوار من أجل مواجهة التطرف. وقدّم المركز التدريب إلى ما يزيد على ٢٢٣ مشاركاً من أكثر من ٤٠ بلداً.

٤٢ - وفي عام ٢٠١٦، نفّذت المنظمة العالمية للملكية الفكرية ٤٠ مبادرة في مجال المساعدة التقنية. وشملت المبادرات مجموعة واسعة من الأنشطة، بما فيها إنشاء منتديات واجتماعات للحوار حول السياسات لواضعي السياسات؛ وتنظيم برامج وحملات للتوعية والتدريب بشأن إدارة الملكية الفكرية وبناء الاحترام؛ وتوفير الدعم الأكاديمي من أجل إدراج المناهج والخبرات في مجال الملكية الفكرية في برامج التعليم العالي (برامج الماجستير والمدارس الصيفية) التي تقدّمها الجامعات في البلدان النامية؛ وتصميم برامج تدريبية بشأن إدارة الملكية الفكرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمبتكرين والمبدعين؛ وتعزيز نُظُم تكنولوجيا المعلومات وقواعد البيانات بغية إدارة حقوق الملكية الفكرية.

تبادل المعارف

٤٣ - أنشأت وكالات الأمم المتحدة منابر ومستودعات جديدة للممارسات الجيدة من أجل تبادل المعارف. فقد أنشأت منظمة الأغذية والزراعة منبرها الخاص لإقامة شبكات فيما بين بلدان الجنوب، وهو بوابة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يضم حالياً ١١ بلداً (الأرجنتين وإسرائيل وأوروغواي وإيران (جمهورية - الإسلامية) وبيرو والسنغال وشيلي والصين وقيرغيزستان والمغرب وناميبيا) و ٣٥ مؤسسة. والحكومات هي التي تقترح المؤسسات، حيث تقدّم لمحات عن مجالات خبرتها الرئيسية وروابطَ تحيل إلى مواقعها على شبكة الإنترنت من أجل الاطلاع على مزيد من المعلومات عنها. وفي بعض الحالات، يتم أيضاً تقديم قوائم بأسماء الخبراء. ويتيح المنبر المجال للعمل المشترك بين شركاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤٤ - وأطلق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية منبراً إلكترونياً لعرض حلول التنمية الريفية. وسيشكّل هذا المنبر بوابة لترويج الحلول المبتكرة والمعلومات في مجال التنمية الريفية، إضافة إلى ما يرتبط بذلك من حالات اعتماد لهذه الحلول ونقل للتكنولوجيا وفرص للتمويل. والغرض من هذه المبادرة هو جمع وتجميع وعرض الحلول الناجحة والمبتكرة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المستندة إلى قروض ومنح مقدمة من الصندوق. وأطلق صندوق أهداف التنمية المستدامة أيضاً مكتبة إلكترونية للممارسات الجيدة والدروس المستفادة في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة.

٤٥ - وأنشأت اليونسكو الشبكة الدولية للتعليم التقني والمهني، وهي منبر عالمي حصري للتعليم والتدريب التقني والمهني، بغية مواصلة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين الشمال والجنوب. واضطلعت الشبكة بدور بالغ الأهمية في إعداد ونشر البحوث ودراسات الحالات الإفرادية وقواعد البيانات والمنشورات.

٤٦ - وينحو بعض المنابر الجديدة منحى إقليمياً. فقد أنشأت منظمة العمل الدولية منبراً افتراضياً هو المبادرة الإقليمية لجعل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خالية من عمل الأطفال، التي تشمل أداة لإجراء مسح لقدرات كل بلد في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهذه الأداة مصممة تحديداً لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات ذات أولوية مثل جماعات الشعوب الأصلية وعمالة الشباب وسلاسل القيمة واللامركزية والهجرة وتكنولوجيات المعلومات.

٤٧ - وازدادت أهمية الحماية الاجتماعية في البحوث والتحليلات التي تجريها الأمم المتحدة في ما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ففي عام ٢٠١٦، قدّم ٨٠ في المائة من مكاتب اليونيسيف القطرية (١٠٥ مكاتب من أصل ١٢٩ مكتباً) الدعم في مجال التعاون فيما بين بلدان

الجنوب في إطار برامجها الخاصة بالتعاون. وتشمل المبادرات البارزة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب جماعة الممارسين المعنية بالتحويلات النقدية في أفريقيا، التي تيسّر تبادل المعارف بين واضعي السياسات في البلدان ذات الخبرة في التحويلات النقدية والتحويلات النقدية المشروطة و/أو البلدان التي لا تزال في المراحل الأولية لوضع برامج ونُظُم للحماية الاجتماعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتشمل المبادرات ذات الصلة مبادرة ”من الجنوب إلى الجنوب“ المتعلقة بالصحة في آسيا، والاجتماع الرفيع المستوى الثالث المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل حقوق الطفل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٤٨ - وثمة مجال آخر للابتكار يتعلق بالمبادرات الجنسانية. ففي عام ٢٠١٦، قدّمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الدعم إلى شركاء وطنيين في مجال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني من خلال مبادرات منخفضة التكلفة ومحددة الأهداف لتبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب. وأسهمت هذه المبادرات إسهاماً مباشراً في تنقيح قانون الميزانية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وفي إطار متابعة مبادرات متبادلة وعبر إقليمية للدعم فيما بين بلدان الجنوب، التزمت بلدان كثيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رسمياً بتطبيق الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في النُّظُم المالية ونُظُم الميزانية الخاصة بكل منها.

الشراكات والتمويل المبتكر

٤٩ - استجابةً للهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة ولمشهد سريع التغير في مجال تمويل التنمية تَراجَع فيه الشركاء التقليديون الرئيسيون، سعت وكالات الأمم المتحدة إلى إقامة شراكات ابتكارية والوصول إلى تمويل ابتكاري من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٠ - وتشتمل هذه الشراكات الناشئة على مجموعة متنوعة من الآليات، بما فيها الصناديق الاستئمانية وصناديق الأموال الأولية والمساهمات العينية. وفي عام ٢٠١٦، أمّنت منظمة الأغذية والزراعة التزامات جديدة من قبيل ٥٠ مليون دولار من الصين، وكذلك التزامات كبيرة من البرازيل وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) والمغرب. واشتمل الصندوق الاستئماني المغربي على تبرعات من القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت مصادر تمويل جديدة، من قبيل مرفق التعاون فيما بين بلدان الجنوب لأغراض الزراعة والأمن الغذائي، بدعم من الصندوق الاستئماني للتضامن مع أفريقيا من أجل الأمن الغذائي واسترشاداً بمبدأ ”من الأفريقيين من أجل أفريقيا“، في توفير مزيد من الموارد المرنة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل المنطقة.

٥١ - وبدأ عدد من البلدان، مثل إسرائيل وسنغافورة ، في إقامة شراكات مع منظمة الأغذية والزراعة من خلال تقديم مساهمات عينية والانخراط في مبادرات التعاون الثلاثي. وفي عام ٢٠١٦، وُقِّعت مذكرات تفاهم على المنوال نفسه مع بيرو والصين. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت المنظمة الأموال الأولية لبرنامجها الاستراتيجي المخصصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل حفز إقامة شراكات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على جميع المستويات، من أنشطة التبادل بين المزارعين إلى الجبهات البرلمانية لمكافحة الجوع.

٥٢ - وشملت الشراكات والمبادرات التمويلية أيضاً مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة. فما انفك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يعمل مع الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية

والمنظمات الدولية لتوسيع نطاق جهوده في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فعلى سبيل المثال، يعكف الصندوق على تنظيم أول مؤتمر دولي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في برازيليا.

٥٣ - وفي عام ٢٠١٦، وقّع برنامج الأغذية العالمي مذكرة تفاهم مع الأرجنتين من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات الحماية الاجتماعية وحالات الطوارئ وبناء القدرة على التكيف وتغير المناخ، بالاستفادة من تجارب الأرجنتين ومهاراتها الفريدة.

٥٤ - وتعاونت وكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال الصحة أيضاً مع طائفة واسعة من الشركاء. إذ باشر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جهود وساطة لإقامة شراكة بين مصرف التنمية الأفريقي والبلدان الأفريقية ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة (اليونيدو ومنظمة الصحة العالمية) والقطاع الخاص (بما في ذلك الشبكة الأفريقية للابتكار في مجال الأدوية ووسائل التشخيص والاتحاد الأفريقي لرابطات مصنّعي المستحضرات الصيدلانية) بغية تنفيذ خطة صناعة المستحضرات الصيدلانية في أفريقيا. وفي إطار دعم الخطة، وُضع أيضاً إطار للتعاون بين الهند وأفريقيا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وأمن السلع الصحية استناداً إلى عوامل دعم حاسمة، من قبيل المعلومات التحليلية عن الأسواق، ونُظُم المعلومات الإدارية، والمالية.

٥٥ - وأشركت مبادرات أخرى أيضاً كيانات المجتمع المدني، بما فيها المؤسسات الأكاديمية والبحثية، ومصارف التنمية في تعزيز أهداف التنمية المستدامة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، في إطار تحالف عالمي يديره البرنامج الإنمائي لشبكات مراكز الفكر من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب بعنوان ''المفكرون العالميون المعنيون بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب''، أقام البرنامج شراكات مع ست شبكات لمراكز الفكر من بلدان الجنوب سيطوّر معها البرنامج ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب معارف وبحوثاً ستثري الحوارات حول السياسات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأقام البرنامج شراكة أيضاً مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لدعم تنفيذ وبلوغ أهداف التنمية المستدامة على نحو فعال في أفريقيا والدول العربية ووسط وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ. وبالإضافة إلى ذلك، يسّر البرنامج إقامة شراكة بمبلغ ٣٢ مليون دولار بين المملكة العربية السعودية (الصندوق السعودي للتنمية) ودولة فلسطين من أجل دعم جهود الإنعاش في غزة.

٥٦ - وما فتئت الشراكات فيما بين بلدان الجنوب تُسخَّر من أجل تحسين إعداد المشاريع أو البرامج، فضلا عن تحسين الرصد والتقييم. فعلى سبيل المثال، نما برنامج التعاون بين ماليزيا واليونسكو ليشمل مجموعة من المشاريع تبلغ قيمتها ٥,٧ ملايين دولار. وأدى نجاح المشروع إلى تجديد الصين التزامها بمبلغ إضافي قدره ٤ ملايين دولار سيُمنَح في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وستُخصَّص هذه الأموال لتوسيع نطاق إنجازات المشروع السابقة.

٥٧ - وفي محاولة لتعزيز فرص تحسين التآزر والمواءمة بين وكالات الأمم المتحدة ذات الولايات الإقليمية، يشارك مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي في جنوب شرق آسيا وبعض من مكاتبه القطرية بنشاط في عدد من الشراكات الصحية العالمية، مثل مرصد آسيا والمحيط الهادئ المعني بالنظم والسياسات الصحية، الذي يمثل شراكة بين الفلبين وجمهورية كوريا وسنغافورة وتايلند وهونغ كونغ

والصين ومصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي والمكتبين الإقليميين لمنظمة الصحة العالمية في جنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ.

٥٨ - وفي المنظمة العالمية للملكية الفكرية، تشكل المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية شريكين رئيسيين في تشجيع وتعزيز استخدام نُظُم الملكية الفكرية في المنطقة وإدارتها. وتشكل مجموعة من الجامعات في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شركاء بارزين في التنفيذ المنتظم للبرامج المتعلقة بالتوعية والتدريب والتثقيف في مسائل الملكية الفكرية في البلدان النامية. وتنجز الرابطة الكورية لتعزيز الاختراعات، بالاشتراك مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية وغير ذلك من مؤسسات البلدان النامية، برامج منتظمة مكرسة لتشجيع الابتكار.

الرصد والتقييم والإبلاغ

٥٩ - اضطلعت وكالات الأمم المتحدة المختلفة برصد البرامج المشتركة وتقييمها. فعلى سبيل المثال، اضطلع صندوق أهداف التنمية المستدامة برصد وتقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالنسبة لبرنامجين مشتركين في ساموا وفانواتو وفيجي. وأكدت النتائج أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب القائم بين البلدان المشاركة يُيسِّر التعلم ويعزز الدراية التقنية، مما يحسن من فرص تحقيق النتائج.

٦٠ - وبالإضافة إلى ذلك، بدأت وكالات الأمم المتحدة بإدماج رصد التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتقييمه في عمليات التخطيط التي تضطلع بها. وفي إطار نظام البرمجة العالمي، يطبق صندوق الأمم المتحدة للسكان، في مرحلته التجريبية (٢٠١٦-٢٠١٧)، علامات مخصصة لرصد وتقييم الطريقة التي تستخدم بها الدول الأعضاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة على حد سواء.

٦١ - ويهدف التقييم المستمر للإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ إلى استخلاص الدروس المستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويجري تقييم كل مشروع على أساس وثيقة المشروع ذات الصلة التي يمثل لها التعاون فيما بين بلدان الجنوب معيارا من معايير الجودة. كما يعرض التقرير السنوي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة التجارب في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويُطلع عامة الجمهور عليها.

٦٢ - وبدأت بعض الوكالات في إجراء تقييمات خارجية لممارساتها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويُجري مركز التميز لمكافحة الجوع التابع لبرنامج الأغذية العالمي في البرازيل أول تقييم خارجي لأثره، وهو بصدد وضع استراتيجية للرصد والتقييم. وستتيح هذه العملية للمركز أن يحدد الآليات والديناميات الكامنة التي تؤثر في تنفيذ البرامج.

جيم - دعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي

٦٣ - منذ منتصف عام ٢٠١٦، قدمت وكالات الأمم المتحدة الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي من خلال مبادرات تشمل تنظيم أنشطة مثل حلقات العمل والمشاورات. ففي آذار/مارس ٢٠١٧، على سبيل المثال، نظم الأونكتاد بالاشتراك مع وزارة التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا حلقة عمل إقليمية بشأن سلاسل الإمداد وتنسيق السياسات في الجنوب

الأفريقي. وتمثل حلقة العمل هذه أول أنشطة خطة تنموية مدتها أربع سنوات ينفذها الأونكتاد بهدف توطيد نمو التصنيع والإنتاجية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الجنوب الأفريقي.

٦٤ - وإضافة إلى حلقات العمل، نُظِّمت مشاورات إقليمية من أجل تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، تعكف اليونسكو على تعزيز التكامل الإقليمي من خلال المشاورات الإقليمية التي أجرتها بشأن تنفيذ الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المتعلق بالتعليم لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك في آسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦٥ - وفي حالات أخرى، أبرمت وكالات الأمم المتحدة شراكات مع الشبكات الإقليمية من أجل تحفيز قدراتها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فمثلا، قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في إطار جهوده الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي عن طريق بناء القدرات وتعزيز المنظمات الإقليمية، بدعم أنشطة البرنامج الإقليمي للتدريب في مجال التنمية الريفية لمؤسسة ''بروكاسور'' (PROCASUR)، وهي منظمة عالمية متخصصة في جمع الابتكارات المحلية المنشأ وتوسيع نطاقها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

٦٦ - وقدمت أيضا وكالات الأمم المتحدة التمويل للمبادرات الإقليمية. إذ شارك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تمويل تنفيذ برنامج دروب التعلم التابع لبرنامج ''بروكاسور''، الذي استفاد منه ١٥ بلدا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وتُطبَّق في الوقت الراهن طريقة ''دروب التعلم'' هذه بمشاركة أكثر من ١٧٠ منظمة، بما في ذلك المنظمات المجتمعية والوكالات الحكومية والرابطات الريفية.

٦٧ - وبالإضافة إلى توفير التمويل المباشر، ساعدت وكالات الأمم المتحدة على النهوض بالقدرات الإقليمية من خلال تيسير ترتيبات التعاون من أجل التغلب على الأزمات من قبيل حالات النقص في العقاقير. ففي عام ٢٠١٦، دعم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كلا من السنغال وغانا عندما واجهتا نقصا حادا في العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة. كما وطّد التعاون بين البلدين بتشجيع إقراض العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة عندما يواجهان نقصا فيها. ويقوم البرنامج المشترك في أفريقيا أيضا بتعزيز التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

٦٨ - وشمل تعاون وكالات الأمم المتحدة مع المؤسسات الأخرى عقد شراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ففي عام ٢٠١٦، واصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة دعم الاتحاد الأفريقي في تنفيذ برنامجه الخاص بفريق المتطوعين الشباب. وعمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معا من أجل تعزيز وتفعيل مفهوم العمل التطوعي الشبابي في دفع عجلة السلام والتنمية في أفريقيا في سياق العقد الأفريقي للنهوض بالشباب (٢٠٠٩-٢٠١٩). ومن خلال الدعم التقني، أسهم برنامج متطوعي الأمم المتحدة في الجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل وضع خطة استراتيجية للشباب. كما وقَّع مذكرة تفاهم مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بهدف دعم إنشاء نظام إقليمي للتدريب الداخلي للشباب والمتطوعين وتطوير استراتيجيات لبرامج الشباب في الكتلة المكونة من ١٩ عضوا.

٦٩ - وأطلق برنامج الأغذية العالمي أيضا مبادرات جديدة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي. فعلى سبيل المثال، وكنتيجة مباشرة للدعم الطويل الأجل الذي يقدمه برنامج الأغذية العالمي للبلدان الأفريقية

في وضع برامج الوجبات الغذائية المدرسية المنتجة محليا، ولا سيما من خلال عمل مركز التميز لمكافحة الجوع التابع لبرنامج الأغذية العالمي في البرازيل، اعتمد الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ برامج الوجبات الغذائية المدرسية المنتجة محليا باعتبارها استراتيجية قارّية لتعزيز الحصول على التعليم وتوطيد أنشطة إدرار الدخل في المجتمعات الريفية.

٧٠ - وفي إطار برنامج التعاون الفني الذي تضطلع به منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، تقدم المنظمة الدعم إلى العديد من آليات التكامل دون الإقليمية في المنطقة وتخصص ٧ في المائة من ميزانيتها العادية إلى هذا المستوى من التعاون التقني، وفقا لسياسة الميزانية البرنامجية الإقليمية لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وخلال عام ٢٠١٦، نُفذت عدة أنشطة تشمل آليتين أو أكثر من آليات التكامل دون الإقليمية. فعلى سبيل المثال، أنشأ مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي في جنوب شرق آسيا شراكتين مع هيئتين حكوميتين دوليتين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ هما: رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. ووقَّع المكتبان الإقليميان لمنظمة الصحة العالمية في جنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ مذكرة تفاهم مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٥.

٧١ - وخلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، نفذت المنظمة العالمية للملكية الفكرية عددا من البرامج والأنشطة الرامية إلى دعم المبادرات الإقليمية بهدف تبسيط وتحسين معايير الكفاءة في إدارة الملكية الفكرية وتقديم الخدمات المتصلة بها، وإلى الاستفادة من الابتكار والإبداع من خلال استخدام نظام الملكية الفكرية على نحو استراتيجي. وكانت عدة منظمات إقليمية جزءا من البرامج العادية، وهي: المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية؛ والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية؛ ورابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ والجماعة الكاريبية؛ ومحفل منطقة البحر الكاريبي لدول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ؛ واتحاد أمريكا اللاتينية للمكفوفين؛ ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ وأمانة التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى.

٧٢ - وعززت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا الشبكات الإقليمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ففي إطار مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ”وثبة إلى الأمام للمرأة“، عُقد منتدى إقليمي لشبكة البرلمانيات العربيات للمساواة (رائدات) في المغرب. وحضر المنتدى أكثر من ١٣٥ من البرلمانيات السابقات والحاليات، فضلا عن خبراء سياسيين وممثلين حكوميين وإعلاميين، وممثلين عن المنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك جامعة الدول العربية. وأصدرت البرلمانيات من المنطقة إعلانا، وهو إعلان الرباط، لتأكيد المتطلبات اللازمة لدعم المشاركة السياسية للمرأة.

٧٣ - وفي آسيا، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا في وضع دليل مرجعي بشأن استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث من شأنه تحسين القدرة على مواجهة الكوارث والإسهام في التنمية المستدامة. وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، عمل البرنامج الإنمائي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية بهدف افتتاح مركز الامتياز الافتراضي في رصد الغابات في أمريكا الوسطى. وفي آسيا، عقد البرنامج الإنمائي المنتدى الإقليمي الأول لتبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب بشأن أهداف التنمية المستدامة، الذي جمَّع راسمي السياسات من أكثر من ٢٠ بلدا من أجل تبادل خبراتهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٧٤ - وأصبح عمل اللجان الإقليمية حاسما في إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وأدمجت عدة لجان إقليمية، بما فيها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، هذا الأسلوب في أُطرها الاستراتيجية وخطط عملها. ففي الدورة الثالثة والسبعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي عُقدت في عام ٢٠١٧، أقرت الدول الأعضاء خريطة طريق إقليمية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تدعو إلى تحسين التعاون التقني بشأن وسائل التنفيذ، بما فيها التمويل وإقامة الشراكات بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والشراكات الدولية والإقليمية، من بين جملة من الأمور. وفي الدورة السادسة والثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عُقدت في أيار/مايو ٢٠١٦، اتخذت اللجنة قرارا بشأن مسارات العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ من أجل تبادل المنهجيات والمقاييس وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من بين جملة من الأمور. ويشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب أساسا لجزء كبير مما تقوم به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أنشطة بناء القدرات والحوارات بشأن السياسات وتبادل الخبرات والممارسات السليمة وتبادل الأفكار المبتكرة. وفي مثال آخر، دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إنشاء شبكة من مكاتب المساندة الخضراء الوطنية، بالإضافة إلى شبكة من المكاتب الوطنية المعنية بنقل التكنولوجيا.

٧٥ - وقام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بوصفه أمانة آلية الأمم المتحدة للرصد، بتحسين رصد تنفيذ الالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بتنمية أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل الاضطلاع بولاية آلية الرصد وإنجاز هذا الجانب من إطاره الاستراتيجي، قام المكتب برصد تنفيذ جملة أمور منها الالتزامات التي تعهد بها شركاء أفريقيا التقليديون في التنمية وكذلك الالتزامات التي تعهد بها شركاؤها الجدد والناشئون في التنمية من بلدان الجنوب والإبلاغ عن تنفيذ تلك الالتزامات.

ثالثا - التنسيق والاتساق في الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٧٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمد مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على ثلاث آليات رئيسية لتعزيز تنسيق أقوى للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وهي تشمل حشد الترويج والحوارات من خلال الأحداث الإقليمية والعالمية؛ وتعزيز البحوث وتبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة؛ وإنشاء أو تعميق الشراكات، بما في ذلك من خلال آليات التمويل مثل الصناديق الاستئمانية.

٧٧ - وواصل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب توفير منابر لتيسير الترويج والحوارات في مجال السياسات فيما بين الجهات الفاعلة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، منخرطا في شراكات قوية مع منظمات الأمم المتحدة. واستضافت مؤسسة زايد الدولية للبيئة، نيابة عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام ٢٠١٦، بالتنسيق الوثيق مع مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبالتعاون مع أكثر من ٢٥ من كيانات الأمم المتحدة، و ١٢٤ منظمة حكومية دولية وشركاء مؤسسيين آخرين. وشهد

المعرض مشاركة حوالي ٧٠٠ ممثل من أكثر من ٩٠ بلدا. وشمل منتدى المديرين العامين الرفيعي المستوى، الذي يمثل وجها من أوجه المعرض منذ عام ٢٠٠٨، مجموعة من المواضيع والخبرات المتعلقة بإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشمل ذلك إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في خطط التنمية الوطنية، وتحسين قياسه، وتعزيز تنمية القدرات في مجال إدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقد مكَّن المعرض من تبادل ومناقشة أكثر من ١٧٠ من الحلول العملية ذات المنشأ المحلي المرتبطة بالتنمية المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، أُفيد بتنظيم ما يقارب ٤٠ اجتماعا للشراكة الثنائية خلال المعرض، وتم التوقيع على عدة مذكرات تفاهم ورسائل إبداء نية بشأن التعاون.

٧٨ - وعلى الصعيد الإقليمي، قدم مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، خلال منتدى أستانا الاقتصادي لعام ٢٠١٧، الدعم لصانعي السياسات والممارسين في جميع أنحاء منطقة الدول العربية ومنطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة من أجل مناقشة دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تعزيز الاقتصاد الأخضر في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧٩ - وساعد مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضا على تنظيم أنشطة مواضيعية تعزز الروابط التي تجمع بين التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، انضمت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ كيانات للأمم المتحدة، من بينها المكتب التنفيذي للأمين العام، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلى حكومتي الصين والمغرب، بدعم من حاضنة الشراكة المناخية لبلدان الجنوب، من أجل تنظيم المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن تغير المناخ. وشجع هذا الحدث المناقشات وتبادل المعارف فيما بين البلدان النامية بشأن التحديات والفرص التي تطرحها مرحلة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٨٠ - وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٧١/٢٤٤، عقد مؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس. وسيقدم مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب الدعم الفني ودعم الأمانة للعملية التحضيرية للمؤتمر الذي سيعقد في موعد أقصاه النصف الأول من عام ٢٠١٩، بما في ذلك المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى قرار متعلق بالطرائق.

٨١ - وبغية الاضطلاع بدور مركز للمعرفة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، عزز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب البحث والتحليل إلى جانب تبادل المعارف في هذا المجال. وأيد المكتب، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنشاء التحالف العالمي لشبكات مراكز الفكر من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب تحت اسم ”مفكرون عالميون بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب“ من أجل تطوير البحوث وتبادل المعارف بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياق التنمية المستدامة. وأضفت ست شبكات رئيسية لمراكز الفكر في بلدان الجنوب، تشارك فيها أكثر من ٢٠٠ مؤسسة، طابع الرسمية على عضويتها في هذه المبادرة.

٨٢ - وأطلق مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوابة إلكترونية جديدة (www.unsouthsouth.org) تهدف إلى تحسين مشاركة منظمات الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

وتعرض البوابة عمل جميع الشركاء في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كل حسب مجال تركيزه. وتمثل البوابة أيضا أداة للربط بين الوكالات والحكومات وتبادل المعارف والاضطلاع بأنشطة التوعية والدعوة بشأن المسائل ذات الأهمية البالغة بالنسبة لبلدان الجنوب.

٨٣ - واستحدث مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب منتجات معرفية جديدة تشارك فيها الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة وشركاء آخرون. وتمثل سلسلة منشورات ''أعمال التعاون بين بلدان الجنوب'' منتجا معرفيا يتمتع بانخراط كامل من جانب البلدان النامية والمؤسسات الشريكة. ويركز العدد الأول في السلسلة (كانون الثاني/يناير ٢٠١٧) على جهود التنمية المستدامة التي تضطلع بها تايلند مسترشدة بفلسفتها لاقتصاد الاكتفاء.

٨٤ - وبالإضافة إلى ذلك، أُطلقت عدة منشورات مواضيعية منذ تموز/يوليه ٢٠١٦. ونتج التقرير المعنون ''تحفيز تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في سياق خطة عام ٢٠٣٠ من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب'' عن جهد مشترك بذلته أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وحاضنة الشراكة المناخية لبلدان الجنوب. ويقترح المنشور طرقا لتعميم الإجراءات المتعلقة بالمناخ في التنمية المستدامة من خلال تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا، ويستكشف طرائق تحفيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتنفيذ هذه المساهمات عن طريق تعزيز شراكات أوسع نطاقا وتعزيز نشر المعلومات.

٨٥ - وانضم مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الإسلامي للتنمية في مشروع ''التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي''. وأدت هذه الشراكة إلى إنشاء تسع ''قنوات لتبادل المعرفة'' بين البلدان المشاركة.

٨٦ - وعزز مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب كذلك عمله في مجال تبادل المعارف بغية تعزيز قدرات البلدان في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فقد يسَّر المكتب، على سبيل المثال، بالاشتراك مع وكالة التعاون البرازيلية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، تبادل المعارف في الممارسات الإدارية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومكَّن من وضع أدوات إدارية لتصميم وتنفيذ وتقييم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٨٧ - وقام فريق مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك بزيادة البحث والتدريب وتبادل المعارف بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع دعم بالموارد البشرية من حكومة تايلند. وعمل المكتب في المنطقة أيضا مع حكومة جمهورية كوريا لبدء المرحلة الثانية من برنامج لبناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٨٨ - وفي منطقة الدول العربية ومنطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة، نفذ مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب مبادرات تجمع البحث والتحليل ببناء القدرات والترويج. وضم المنتدى الإقليمي الأول للتواصل، الذي عقد في دبي في عام ٢٠١٦، عاملين في مجال التنمية من مختلف أنحاء المنطقة. وأصدر المشاركون بيانا مشتركا يدعو لمواصلة تعزيز جدول أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل المعارف في مختلف المجالات، بما في ذلك الخدمات العامة والتعليم والصحة والزراعة وسيادة القانون والجمارك والعمالة والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٨٩ - وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت حلقات عمل لتنمية القدرات في غرب أفريقيا وشرق أفريقيا، مما ييسر تبادل الخبرات من أجل تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال إدارة أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٩٠ - وقام مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بصفته ميسرا للشراكات المبتكرة والاستراتيجية، باستغلال قناة واحدة مثمرة بشكل خاص في إقامة شراكات التمويل هي: استخدام الصناديق الاستئمانية. فعلى سبيل المثال، في حزيران/يونيه ٢٠١٧، أنشئ صندوق الهند والأمم المتحدة للشراكة الإنمائية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء بلدان الجنوب بالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة. وتلقى الصندوق الذي يديره المكتب بالفعل مبلغ مليوني دولار من تبرعات مقدمة من حكومة الهند ووافق على مشروعه الأول الذي تستفيد منه سبع دول جزرية صغيرة نامية في المحيط الهادئ.

٩١ - وبالإضافة إلى ذلك، واصل مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب إدارة مجموعة متنوعة من الصناديق الاستئمانية الأخرى. ومن بين هذه الصناديق هناك صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي تلقى مساهمات قدرها ٦,٣ ملايين دولار ونفذ أنشطة تزيد على مليوني دولار من خلال ١٣ مشروعا عالميا؛ وصندوق مرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع، الذي تلقى مساهمات بقيمة مليوني دولار ونفذ أنشطة بنحو ١,٨ مليون دولار من خلال ١٠ مشاريع؛ وصندوق بيريز - غيريرو الاستئماني الذي تلقى مساهمات قدرها ٠,٦ مليون دولار ونفذ أنشطة قيمتها ٠,٥ مليون دولار من خلال ٢٧ مشروعا.

٩٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، وقَّع مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب اتفاق شراكة مبتكر مع حكومة هندوراس وفريق الأمم المتحدة القطري في هندوراس. ويجمع هذا الاتفاق المكتب و ١٤ من وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، التي تعمل مع ٢٢ من كيانات حكومة هندوراس، لرعاية أهداف التنمية المستدامة ودعم تحقيقها من خلال توسيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

رابعا - استنتاجات وتوصيات

٩٣ - يشير هذا التقرير إلى الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية منذ تموز/يوليه ٢٠١٦ لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وإضفاء الطابع المؤسسي عليه داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وإني أرحب بهذه المبادرات وأشجع المنظومة على مواصلة توسيع نطاق دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٩٤ - وبغية تحقيق مزيد من الدعم المتسق والمنسق الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة، طلبت إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يقوم، بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة، بتحضير استراتيجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٩٥ - وطلبت أيضا إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن ينظر في طلب إعداد تقرير سنوي شامل مستقل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وطلبت كذلك إلى المكتب، مدعوما من كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، إجراء مسح لأنشطة التعاون الإنمائي الرئيسية التي تقودها البلدان النامية والمساهمون الرئيسيون في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقييم الصلات المحتملة بخطة عام ٢٠٣٠ وفرص إشراك الأمم المتحدة، والقيام بذلك على أساس عمليات المسح والاستعراض التي أجريت سابقا.

٩٦ - واتساقا مع هدف التعجيل بتنفيذ اتفاق باريس، طلبت أيضا إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يضع، بالتشاور الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة، خطة عمل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب دعما لاستراتيجيتي للمشاركة فيما يتعلق بتغير المناخ (٢٠١٧-٢٠٢١).

٩٧ - وأدعو الوكالات المتخصصة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها إلى مواصلة إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياساتها وبرامجها، بإدراج هذه الطرائق في الأطر الاستراتيجية وغيرها من أدوات التخطيط، من خلال استخدام منهجيات تستوعب المؤشرات النوعية والكمية لهذه الشراكات.

٩٨ - وأشجع الوكالات أيضا على أن تقوم على نحو منظم بتتبع الموارد والموظفين المكرسين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وإنني أزكي وأشجع الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لدعم جهود الأمم المتحدة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال الموارد البشرية والأدوات المالية مثل الصناديق الاستئمانية.

٩٩ - وإنني أشجع الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة على مواصلة تحديد وتوثيق أفضل الممارسات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وكذلك إنتاج وتبادل المعارف القائمة على الأدلة في مجالات خبرتها من حيث صلتها بتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة.

١٠٠ - ومن الأهمية بمكان أن تعزز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا التعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث ومراكز الفكر من بلدان الجنوب، وأن تدعمها لمناصرة القيادة الفكرية فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٠١ - وبالنظر إلى الأهمية المركزية لتنمية القدرات في عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فإنني أوصي بأن تواصل الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج داخل المنظومة تعزيز قدرات البلدان النامية من أجل الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بتنفيذ خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية، بما في ذلك ما يتصل منها بأهداف التنمية المستدامة.

١٠٢ - واقترحت الجمعية العامة الدعوة إلى مؤتمر رفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يعقد في بوينس آيرس في عام ٢٠١٩. وأحث منظومة الأمم المتحدة على تقديم إسهامات فنية تستند إلى الأدلة، عن طريق مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب كأمانة للمؤتمر، لكي تهتدي بها المناقشات بين الدول الأعضاء تحضيرا للمؤتمر.